مطالبات بالضغط على موسكو... وبوتين يغازل بـ« نورد ستريم 2 »

فاتورة الطاقة تهدد الصناعة الأوروبية

تواجه الصناعات الأوروبية المستهلكة للطاقة ضغوطاً هائلة مع الارتفاع الكبير في أسعار الغاز والكهرباء، وتطالب رؤساء الحكومات الذين عقدوا اجتماعاً في بروكسل ، بإجراءات لمساعدتها في مواجهة «انفجار الأسعار بالخارج عن حدود المنطق».

وأطلقت الجمعيات التي تمثل الصناعات الأساسية في أوروبا إنذاراً، معتبرة أن انتعاش الصناعة الأوروبية بعد أزمة «(كوفيد – 19) في خطر»، وكذلك قدرتها على «تحقيق أهدافها على صعيد المناخ». وفيما يعقد قادة الدول الـ27 قمة في بروكسل، طلب الصناعيون العاملون في قطاعات الكيمياء والورق والسيراميك والألومنيوم والصلصال والزجاج، من الاتحاد الأوروبي وضع «تنظيمات خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية للسماح للدول الأعضاء بالتحرك بشكل أوضح مما هو مسموح به خلال فترات التوتر في سوق الطاقة». كما دعوا التكتل إلى «استخدام ضغطه التجاري والدبلوماسي الكامل على كبار مزودي الغاز» مثل روسيا.

وفي موقف بدا بمثابة ردّ على هذه المطالب، انتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر شبكة «إن إس 2» التلفزيونية «فلسفة المفوضية الأوروبية» التي تظن أن أسواق الطاقة «يمكن ضبطها في البورصة، من خلال سوق الصفقات الفورية». واعتبر أن «ما نراه في أسواق الطاقة هو تعبير عن الرأسمالية التي لم تعد تعمل بطريقة مجدية»، مضيفاً: «أرادوا إقناعنا بضرورة التخلي عن العقود طويلة الأمد».

وتعهد بوتين بعمليات توصيل سريعة للغاز الطبيعي الروسي لدول الاتحاد الأوروبي عبر خط أنابيب «نورد ستريم2» بمجرد إعطاء الجهات الرقابية في ألمانيا الضوء الأخضر للخط الذي يسير تحت مياه بحر البلطيق.

وقال إن الخط الأول من «نورد ستريم2» ممتلئ بالغاز، مشيراً إلى أن عمليات التسليم يمكن أن تبدأ من التالي بعد الحصول على موافقة الوكالة الاتحادية الألمانية للشبكات، التي تتولى تنظيم أسواق الكهرباء والغاز والاتصالات وأسواق أخرى. وأضاف أن الخط الثاني من أنبوب الغاز سيكون جاهزاً للتشغيل، بدءاً من ديسمبر المقبل.

وتشير «بلومبرغ» إلى أن وصول تدفقات إضافية من الغاز الروسي يمكن أن تخفف من أزمة الطاقة الحالية التي تشهدها أوروبا، حيث تسبب ارتفاع تكاليف الوقود في زيادة المشكلات الاقتصادية.

ولم تبعث روسيا حتى الآن بأي كميات إضافية من الغاز إلى السوق الأوروبية، وتعلل ذلك بالحاجة إلى منح الأولوية للسوق المحلية قبل فصل الشتاء. وحذرت شركة «نيرستار» الهولندية الرائدة في تنقية الزنك الأسبوع الماضي، بأنها ستخفض إنتاجها «إلى حدّ 50 في المائة» في ثلاثة مصانع أوروبية بهولندا وبلجيكا وفرنسا، بسبب أسعار الطاقة والكربون المرتفعة جداً في أوروبا.

وأوضحت الشركة أنه مع «الزيادات الكبرى في كلفة الكهرباء خلال الأسابيع الماضية» وسعر الكربون المرتفع في السوق الأوروبية، «بات من غير المربح اقتصادياً استغلال المصانع بكامل طاقاتها».

وعلى مسافة 30 كلم من فان في فرنسا، قال جاك بيدو رئيس «بي سي إف ساينسز لايف»، وهي من فئة الشركات المتوسطة والصغرى توظف مائتي شخص وتنتج أحماضاً أمينيّة انطلاقاً من ريش دواجن، إنه يواجه أزمة «غير مسبوقة». وأضاف أن سعر الغاز المستخدم لإنتاج الحرارة الضرورية للتحليل المائي لمادة الكيراتين الموجودة في الريش «ازداد بـ4.5 ضعف منذ يناير 2020»، فيما تضاعف سعر الكهرباء بـ«2.5 مرة». لكن بيدو الذي يتابع يومياً مؤشر «بيغ نور 2022» لأسعار الغاز بالجملة، يؤكد: «لسنا في مأزق». فبإمكان شركته، الوحيدة الناشطة في هذا القطاع في أوروبا، أن تسجل الزيادة في تكاليف الإنتاج البالغة 20 في المائة خلال ستة أشهر على عاتق زبائنها.

والأمر نفسه ينطبق على شركة «إير ليكيد» العملاقة للغاز الصناعي التي تحمي نفسها من تقلبات الأسعار بتوقيعها عقوداً تضع تكاليف السلع والخدمات المستخدمة على حساب زبائنها، وهم من الشركات الكبرى.

ولفت نيكولا دو وارن رئيس «اتحاد الصناعات المستخدمة للطاقة» في فرنسا، إلى أن «نقل أعباء ارتفاع التكاليف على الزبائن لا يكون ممكناً إلا إذا كنت رائداً في سوق معينة، من الجهات التي تحدد الأسعار».

النفط يحافظ على سلسلة المكاسب الأسبوعية

بقيت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوياتها منذ سنوات، ما ساعد على تعويض بعض الخسائر السابقة في ساعات التداول الآسيوية في ظل مخاوف بشأن شح المعروض والمخزونات التي تغذي التوجهات الصعودية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 92 سنتا أو واحدا في المائة إلى 85.53 دولار للبرميل في الساعة 1335 بتوقيت غرينتش نزولا من أعلى مستوى في ثلاث سنوات يوم عند 86.10 دولار. وكان المؤشر متجها لتحقيق مكاسب للأسبوع السابع.

كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.05 دولار، أو 1.3 في المائة لتصل إلى 83.55 دولار للبرميل، وذلك على مقربة من أعلى مستوياتها في سبع سنوات والذي سجلته هذا الأسبوع. وتتجه هذه الفئة أيضا صعودا للأسبوع التاسع.

وتعززت الأسعار بفعل المخاوف بشأن نقص الفحم والغاز في الصين والهند وأوروبا، مما دفع بعض شركات توليد الطاقة إلى التحول من الغاز إلى زيت الوقود والديزل.

ومن المتوقع أن يكون الشتاء في معظم أنحاء الولايات المتحدة أكثر دفئا من المتوسط، وفقا لتوقعات الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي. وتعزز وضع الخام الأميركي هذا الأسبوع مع تطلع المستثمرين إلى انخفاض مخزونات الخام في مركز كاشينغ لتخزين النفط بولاية أوكلاهوما. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم انخفاض مخزونات الخام في كاشينغ إلى 31.2 مليون برميل، وهو أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2018.

وقالت لويز ديكسون من ريستاد إنرجي للاستشارات «المتعاملون الذين سبق أن حددوا 86 دولارا كحد أدنى للبيع انتهزوا الفرصة لجني بعض الأرباح... ونتيجة لذلك انخفضت أسعار النفط».

وكان سعر خام برنت قد زاد بأكثر من 60 في المائة هذا العام مدعوما بزيادة بطيئة في إمدادات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها وأزمة الفحم والغاز العالمية التي تسببت في التحول إلى النفط لتوليد الكهرباء. كما تعرض النفط لضغوط جراء انخفاض أسعار الفحم والغاز الطبيعي.

وانخفضت أسعار الفحم في الصين 11 في المائة، لتزيد الخسائر التي تكبدها هذا الأسبوع منذ أن ألمحت بكين إلى أنها قد تتدخل لتهدئة السوق.

الحكومة اللبنانية تباشر إعداد خطة للتعافي المالي والاقتصادي

أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أن حكومته باشرت بإعداد خطة التعافي المالي والاقتصادي التي تتضمن الإصلاحات الأساسية التي تحتاجها البلاد.

جاء ذلك خلال اجتماعه مع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي وممثل المجموعة العربية فيه، محمود محي الدين، بالعاصمة بيروت، وفق بيان للمكتب الاعلامي لرئيس الوزراء اللبناني.

وقال ميقاتي في البيان أن «الخطة تتضمن الإصلاحات الأساسية في البنية الاقتصادية والمالية ووقف النزيف المالي الذي يسببه قطاع الكهرباء، إضافة إلى إعداد مشاريع قوانين جديدة والتعاون مع مجلس النواب لإقرارها في أسرع وقت».

ولفت الى أن «لبنان يعوّل كثيرا على إقرار خطة تعاون مع صندوق النقد الدولي لمساعدته على تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي بلغت مستويات غير مسبوقة».

وشدد ميقاتي على أن «الحكومة أنجزت البيانات المالية المطلوبة لتكون منطلقا للتعاون مع صندوق النقد». وأضاف «نأمل إنجاز برنامج التعاون (مع صندوق النقد) قبل نهاية العام الحالي».

واعتبر رئيس الوزراء اللبناني إن «الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي هي حاجة وضرورة لبنانية قبل أن تكون مطلبا خارجيا». من جهته، أعرب محيي الدين عن أمله بأن تبدأ المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد «قبل رأس السنة الجديدة».

وقال المسؤول في البنك الدولي «نأمل أن تكون لدى الصندوق صورة متكاملة عن أولويات المرحلة المقبلة في لبنان، والعمل وفق نهج سريع وتنفيذ عاجل للإجراءات حتى نتمكن من الوصول الى اتفاق مع الصندوق».

وفي مايو 2020، بدأ لبنان مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة إنقاذ، لكنها انهارت في أغسطس من نفس العام، بعدما رفض مصرف لبنان المركزي توفير وثائق ومعلومات طلبها الصندوق.

ويشهد لبنان أزمة مالية واقتصادية وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ ثلاث أزمات شهدها العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر.

«النقد الدولي»: تعافي اقتصادات الشرق الأوسط ما يزال هشًا

قال صندوق النقد الدولي، إن التعافي الاقتصادي الهش ما يزال مستمرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي 4.1 بالمئة في 2021 و2022.

وأضاف الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي «الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، أن المنطقة أحرزت تقدما جيدا منذ بداية العام، إلا أن هناك تحديات جديدة ظهرت.

وتابع: «من بين هذه التحديات ظهور موجة جديدة من الجائحة في البلدان التي تعاني من ضعف التقدم في عمليات التلقيح وتصاعد التضخم».

وساهم هذا التطور، في تراجع الحيز المتاح للتصرف من جانب راسمي السياسة النقدية، ما زاد من الصعوبات التي يفرضها ضيق الحيز المتاح من سياسة المالية العامة.

وتتزايد أوجه عدم المساواة في تأثيرات الجائحة على أسواق المنطقة، «وسيتعين على بلدانها معالجة تأثير الجائحة على الدين، وأسواق العمل، وقطاع الشركات»، وفق التقرير.

وزاد: «في خضم هذه البيئة المليئة بالتحديات، ستواجه البلدان مفاضلات صعبة في ظل سعيها المستمر لمعالجة الأزمة الراهنة.. وما يزال تكثيف فرص الحصول على اللقاحات وتوزيعها هو الأولوية القصوى على المدى القصير».

ويرى الصندوق أنه ينبغي توجيه أي دعم إضافي بدقة للمستحقين، وقد يتعين على البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة إذا بدأت التوقعات التضخمية في الازدياد.

وتشير توقعات التقرير، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج الغنية بالنفط بنسبة 2.5 بالمئة خلال 2021، ثم 4.2 بالمئة العام المقبل، بدعم تحسن القطاع غير النفطي بنسب 3.8 بالمئة و3.4 بالمئة على التوالي.

كما توقع أن يسجل متوسط أسعار النفط الفورية 65.7 دولارا في 2021 ككل، قبل تراجعه إلى 56.3 دولار على المدى المتوسط، أي أعلى من متوسط عام 2020 البالغ 41.3 دولار.

كذلك، توقع التقرير أن تعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ارتفاع مستويات التضخم إلى 12.9 بالمئة خلال العام الحالي، قبل أن تتراجع إلى 8.8 بالمئة في 2022.

السعودية تطرح صكوكا محلية بقيمة 2.27 مليار دولار

قالت وزارة المالية السعودية بقيادة وزيرها محمد الجدعان ، إنها طرحت صكوكا في السوق المحلية بقيمة 8.5 مليارات ريال (2.27 مليار دولار).

وذكرت الوزارة في بيان، أن الإصدار تم تقسيمه إلى شريحتين، الأولى بقيمة 3.905 مليارات ريال (1.04 مليار دولار)، تستحق في 2029، والثانية 4.595 مليارات ريال (1.23 مليار دولار)، تستحق في 2033. ولجأت السعودية إلى سوق الدين عقب تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014، وهو مصدر الدخل الرئيس لأكبر دولة مصدرة للخام وثالث أكبر منتج عالميا.

وارتفع الدين العام السعودي إلى 854 مليار ريال (227.7 مليار دولار) بنهاية 2020، تمثل 34.3 بالمئة من الناتج المحلي، مقابل 678 مليار ريال (180.8 مليار دولار) تشكل 22.8 بالمئة من ناتج 2019.

والشهر الماضي، قالت وزارة المالية، إنه من المتوقع أن تتم عمليات تمويل بقيمة 127 مليار ريال (33.86 مليار دولار) خلال 2022، ليبلغ رصيد الدين العام 989 مليار ريال (263.73 مليار دولار) لعام 2022.

تباطؤ التضخم البريطاني إلى 3.1 بالمئة في سبتمبر

أظهرت بيانات حكومية، تباطؤ مؤشر التضخم في أسعار المستهلكين بالمملكة المتحدة إلى 3.1 بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر الماضي، قياسا على 3.2 بالمئة في أغسطس.

وقال مكتب الإحصاء الوطني (حكومي)، إن التضخم الشهري تباطأ إلى 0.3 بالمئة في الشهر الماضي، قياسا على نمو 0.7 بالمئة في أغسطس.

كانت مستويات التضخم السنوي في أغسطس، الأعلى منذ مارس 2012 (أعلى من 9 سنوات)، وكانت نسبة التغير السنوي (1.2 بالمئة) هي الأعلى منذ بدء رصد البيانات في 1997.

وسجل معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة والسلع المتقلبة الأخرى، ارتفاعا سنويا بنسبة 2.9 بالمئة في سبتمبر، مسجلا تباطؤا من مستوى 3.1 بالمئة في الشهر السابق.

وبدأ الاقتصاد البريطاني يتعافى تدريجيا من تداعيات كورونا، وسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 4.8 بالمئة خلال الربع الثاني من 2021 على أساس فصلي.

«ستاندرد آند بورز» تبقي على تصنيفها لتركيا وتتوقع معدلات تضخم مرتفعة

أبقت وكالة «ستاندرد آند بورز» الدولية للتصنيف الائتماني على تصنيفها لتركيا بالعملة الأجنبية عند درجة «بي +» وبالعملة المحلية (الليرة التركية) عند درجة «بي بي –» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكرت الوكالة، في تقرير)، أن الانتعاش الكبير في الصادرات التركية، والأنشطة الاقتصادية داخل البلاد، أسهمت في مقاومة تبعات وباء كورونا، معربة عن توقعاتها بتسجيل الاقتصاد التركي نمواً بمعدل 8.6 في المائة بنهاية العام الجاري.

وتوقعت «ستاندرد آند بورز» تسجيل الاقتصاد التركي نمواً بمعدل 3.3 في المائة عام 2022 و3.1 في المائة في كل من عامي 2023 و2024.

وفيما يخص توقعات معدلات البطالة، توقعت الوكالة أن يبلغ معدل البطالة للعام الحالي 12.6 في المائة، و12.2 في المائة لعام 2022 وأن يبلغ 11.2 في المائة في 2023.

وتوقعت الوكالة الدولية أن يسجل معدل التضخم بنهاية العام الحالي 17.3 في المائة، وأن يسجل 12 في المائة عام 2022، وأن يهبط إلى 9.5 في المائة في 2023، وإلى 9.2 في المائة في 2024.

ويبلغ التضخم حالياً 19.58 في المائة، مع توقعات بأن يسجل ارتفاعاً حاداً بعدما خفض البنك المركزي التركي سعر الفائدة بواقع 3 في المائة منذ 23 سبتمبر الماضي، ما تسبب في خسائر ضخمة لليرة التركية التي هبطت إلى قاع تاريخي غير مسبوق في تاريخ البلاد، ويجري تداولها حالياً عند مستوى 9.60 ليرة للدولار، بعد الخفض الثاني الذي أجراه البنك المركزي على سعر الفائدة، الماضي، بواقع 200 نقطة أساس، ليهبط إلى 16 في المائة.

وتوقع خبراء أن يقدم البنك المركزي، بضغوط من الرئيس رجب طيب إردوغان، على خفض جديد لسعر الفائدة في نوفمبر) المقبل بواقع 100 نقطة أساس، ما يشير إلى أن التضخم ليس من أولويات السياسة النقدية.

على صعيد آخر، أعلن مصرف «خلق بنك» التركي أنه سيستخدم جميع حقوقه القانونية للطعن على قرار محكمة الاستئناف الثانية بولاية نيويورك الأميركية، بعد رفضها الطعن الذي تقدم به بشأن القضية الجارية بحقه والمتعلقة بخرقه العقوبات الأميركية على إيران في الفترة بين عامي 2012 و2016، وفقاً لقانون «حصانة الدولة الأجنبية». وشدد على أنه سيستخدم جميع حقوقه القانونية لنقض قرار المحكمة.

ورفع الادعاء العام بالمنطقة الجنوبية لنيويورك، في أكتوبر 2020، دعوى قضائية ضد المصرف التركي لاتهامه بخرق العقوبات الأميركية على إيران، ووجه إليه 6 تهم مختلفة، هي: «الاحتيال على الولايات المتحدة»، و«خرق العقوبات الأميركية على إيران»، و«الاحتيال على البنوك»، و«محاولة الاحتيال على البنوك»، و«غسل الأموال» و«محاولة غسل الأموال».